



توجيهات وأخلاق السلف عند الاختلاف

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأما الاختلاف في " الأحكام " فأكثر من أن يتضبط، ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجراً لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة، ولقد كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما سيّدا المسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان إلا الخير. مجموع الفتاوى [٢٤ / ١٧٣].

قال: (فلا يكون فتنة وفرقة مع وجود الاجتهاد السائغ). [الاستقامة ٣١/١].

يقول ابن مفلح: لا إنكار على من اجتهد فيما يسوغ منه خلاف في الفروع. [الآداب الشرعية ١٨٦/١].

قال يحيى بن سعيد الأنصاري (ما برح أولو الفتوى يختلفون، فيحل هذا ويحرم هذا، فلا يرى المحرم أن المحل هلك لتحليله، ولا يرى المحل أن المحرم هلك لتحريمه). [جامع بيان العلم ٨٠/٢].

ويقول الذهبي: "ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه لما سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن مندة ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق وهو

أرحم الراحمين فنعود بالله من الهوى والفضاظة"
سير أعلام النبلاء [٤٠/١٤].

الشاطبي الفرق بين الخلاف المسوغ وغيره (وقد ثبت عند النظر أن
النظريات لا يمكن الاتفاق عليها عادة، فالظنيات عريقة في إمكان
الاختلاف فيها، لكن في الفروع دون الأصول، وفي الجزئيات دون
الكليات، فلذلك لا يضر هذا الاختلاف) [الاعتصام ١٦٨/٢].

ويقول محمد بن عبد الوهاب: (ثم اعلّموا وفقكم الله، إن كانت المسألة
إجماعاً فلا نزاع، وإن كانت مسائل اجتهاد فمعلومكم أنه لا إنكار في من
يسلك الاجتهاد). [الدرر السنية ٤٣/١].

قال ابن دقيق العيد في (الاقتراح) (٣٤):

(أعرّضُ المسلمين حُفْرَةً من حُفَرِ النار) انتهى.

وقد أصبح الاشتغال بأخطاء الآخرين ومتابعتها آفة ابتلي بها الناس
اليوم ، وقد كان الأحرى بهم السعي في تحصيل العلم النافع والاجتهاد
في صالح الأقوال والأعمال .

ومع ذلك فإن الغيبة تكون جائزة، بل قد تكون واجبة، إذا كانت
لتحذير المسلمين من شر فاسق أو ضال أو مبتدع.

الناس جميعاً - والدعاة والعلماء منهم - ليسوا معصومين من الخطأ،
بل لم يسلم من الخطأ أحد من البشر.

غير أن هذه الأخطاء على نوعين:

الأول: أخطاء واضحة لمخالفة النصوص الصريحة أو الظاهرة، أو
مخالفة إجماع الأمة، فهذا الخطأ يجب بيانه، ولا يجوز السكوت عنه.

النوع الثاني: أخطاء في مسائل اجتهادية، كتلك التي لم ترد فيها
نصوص قطعية أو ظاهرة تدل على حكمها، ولكن ورد فيها نصوص

محتملة في دلالتها ، أو مختلف في صحتها، أو ليس فيها نصوص أصلاً، وإنما هي قضايا اجتهادية عند أهل العلم ، على ما هو معروف في بابهِ؛ فهذه لا يجوز إنكارها ، ولا التشنيع على القائل بها ، وإن كان لا يُمنع من التباحث فيها وبيان الصواب من غيره ، كلٌّ حسب ما يرا.

قال النووي: (ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً) [شرح النووي على صحيح مسلم ٢/٢٤].

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى (مجموع الفتاوى) (٣١١/٧ - ٣١٥):
[وما وجد من اجتهاد لبعض العلماء وطلبة العلم فيما يسوغ فيه الاجتهاد فإن صاحبه لا يؤاخذ به ولا يثرب عليه إذا كان أهلاً للاجتهاد ، فإذا خالفه غيره في ذلك كان الأجدر أن يجادله بالتي هي أحسن ، حرصاً على الوصول إلى الحق من أقرب طريق ، ودفعاً لوساوس الشيطان وتحريشه بين المؤمنين .

فإن لم يتيسر ذلك ، ورأى أحد أنه لا بد من بيان المخالفة فيكون ذلك بأحسن عبارة وألطف إشارة ، ودون تهجم أو تجريح أو شطط في القول قد يدعو إلى رد الحق أو الإعراض عنه ، ودون تعرض للأشخاص أو اتهام للنيات أو زيادة في الكلام لا مسوغ لها ، وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يقول في مثل هذه الأمور : (ما بال أقوام قالوا كذا وكذا) [انتهى . والله أعلم .

قال يونس الصديقي: ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يوماً في مسألة،
ثم أفرقنا، ولقيني، فأخذ بيدي ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن
نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة.
تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر [٣٠٢/ ٥١].

قال الذهبي: (هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام وفقه نفسه، فما زال
النظرَاء يختلفون) [سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٦-١٧].

ويقول الإمام أحمد أيضاً: "لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق وإن
كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً"
سير أعلام النبلاء للذهبي [٣٧١/ ١١].

قال القرطبي: "كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم يصلون
خلف أئمة أهل المدينة من المالكية وإن كانوا لا يقرأون البسملة لا سراً
ولا جهراً، وصلى أبو يوسف خلف الرشيد وقد احتجم وأفتاه مالك
بأنه لا يتوضأ فصلّى خلفه أبو يوسف ولم يعد "السنن الكبرى للبيهقي.
ط المعارف بالهند [٢١١/ ٦].

- هذه نصيحة، لعل غلاة التجريح يرجعوا عن ما في رؤوسهم وليفهموا طريق السلف -

جمع وترتيب/ محمود السلفي المصري - عاملة الله بالفضل -